



قرار رئيس مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية
رقم (107) لسنة 2023 ميلادية
بتشكيل غرفة طوارئ لمتابعة
توفر السلع الأساسية

رئيس مجلس الوزراء

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 3 / أغسطس / 2011م ، وتعديلاته .
- وعلى الاتفاق السياسي الموقع بتاريخ 17 / ديسمبر / 2015 ميلادي .
- وعلى مخرجات ملتقى الحوار الليبي المنعقد بتاريخ 9 / نوفمبر / 2020 م .
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن .
- وعلى القانون رقم (23) لسنة 2010م ، بشأن النشاط التجاري واللوائح الصادرة بمقتضاه .
- وعلى ما قرره مجلس النواب الليبي في جلسته المنعقدة بتاريخ 10 / مارس / 2021م في مدينة سرت بشأن منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية .
- وعلى الاجتماع المنعقد بديوان مجلس الوزراء بتاريخ 2023/3/5م ، بشأن الاستعدادات لشهر رمضان المبارك .
- وعلى ما تقتضيه المصلحة العامة .

قرار

مادة (1)

تشكيل غرفة للطوارئ على النحو التالي :

- 1- السيد / وزير الاقتصاد والتجارة
- 2 السيد / وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة للشؤون التجارية
- 3 السيد / رئيس جهاز الحرس البلدي
- 4 السيد / مدير إدارة التجارة الداخلية بوزارة الاقتصاد والتجارة
- 5 السيد / مدير إدارة الشؤون الأمنية بجهاز الأمن الداخلي
- 6 السيد / مدير عام المركز الوطني للصحة الحيوانية
- 7 السيد / مدير مركز الرقابة على الأغذية والأدوية فرع طرابلس
- 8 السيد / مدير إدارة الأغذية بمركز الرقابة على الأغذية والأدوية
- 9 مندوب عن وزارة العمل والتأهيل
- 10- السيد / نصر الدين عبد الحفيظ كندير عن مجلس الوزراء

مادة (2)

تتولى الغرفة المشكلة بالمادة السابقة المهام التالية :

- 1- متابعة توفير السلع الأساسية، والخضروات خلال شهر رمضان المبارك.
- 2- ضبط ومتابعة أسعار بيع السلع المذكورة للمستهلك بما يتناسب مع أسعار توريدها.



(Handwritten signature)



- 3- التأكد من الاشتراطات الصحية لعمل محلات اللحوم والمواد الغذائية وأسواق الخضروات.
- 4- التأكد من مطابقة السلع للمواصفات القياسية الليبية.
- 5- التأكد من سريان رخص مزاولة النشاط لمحلات بيع السلع الأساسية، والتزامها بالإعلان عن أسعار البيع في مكان واضح للمواطنين.
- 6- التأكد من الاحتفاظ بصورة ضوئية من مستندات توريد السلع وموافقات الافراج من مركز الرقابة على الاغذية والأدوية.
- 7- اعتماد الدول المسموح بتوريد اللحوم والدواجن منها، وفقاً للاشتراطات الصحية المعتمدة.
- 8- متابعة انسياب ودخول السلع مع مصلحة الجمارك، وتذليل كافة الصعوبات بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- 9- متابعة حركة فتح الاعتمادات لتوريد السلع وفقاً لنشرة مصرف ليبيا المركزي .
- 10- متابعة الإنتاج المحلي لمختلف السلع الغذائية وسلاسة توزيعها، ووضع الحلول اللازمة لأي مختنقات في سبيل عرضها وتوزيعها .
- 11- أي مهام أخرى تضمن توفر السلع الأساسية وسلامتها.

مادة (3)

للغرفة في سبيل انجاز مهامها الاستعانة بمن ترى ضرورة الاستعانة به ، ولها تشكيل لجان فرعية بمختلف البلديات وإصدار القرارات المنظمة لها ، وعليها تقديم تقرير اسبوعي لعرضه على رئيس مجلس الوزراء .

مادة (4)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المختصة تنفيذه.


عبد الحميد محمد الذبيبة
رئيس مجلس الوزراء


حكومة الوحدة الوطنية
القدرات
إدارة الشؤون القانونية والسياسية